الاول محذوفا اي المفعول الاول للاحسبن محذوف ومغايرة مفعوله الثاني ويكون في لاحسبنهم
تاكيد وهذا اذا جعل التاكيد مجموع فلا يحسبنهم واما اذا جعل التاكيد للفعل والفاعل اذ
ليس المذكور سابقا الا الفعل والفاعل فالضمير المنصوب المتصل بالتاكيد هو المفعول الاول
ولا حرف هكذا ذكر العلامة التفتازاني ولا يخفى ما في انفصال الضمير المنصوب الذي هو المفعول
الاول للاحسبن هو كل من البعد والتكلف ولعل ترك صاحب الكشاف لهذا
الوجه لما ذكرنا لان مناط الاستدلال على وجود الباري تعالى
الجامع لصفات الكمال تغير الموجودات من حال مخصوص الى حال اخر مخصوص
اذ هذا التغير لا بد من مغير اذ لا يمكن بان يكون تغير الشي مقتضى ذاته والا
لزم ان يكون التغير المخصوص اذ زايدا هذا التغير لا بد من مغير اذ لا يمكن بان يكون لازما له
لا ينفك عنه حلبا وليس كذلك فثبت مغير خارج عن المتغير فثبت شي غير الامور المذكورة يكون
تغيرها بسببه فان كان ذلك الشي متغيرا ايضا نقلنا الكلام الى تغيره ونقول ان كان مغيرا اخر
هو ايضا متغير وهلم جرا فيلزم التسلسل وان كان مغير لا يكون متغيرا اصلا ثبت وجود
ذات مغير للاشيا لا يكون متغيرا اصلا وهذا هو واجب الوجود اذ كل ممكن يقبل التغير اذ وجوده مغير ه
من غيره فلم يكن موجودا او وجد بارادة موجد فهو قابل للتغير من موجد ثم ان الانتظام المحكم
المستمر الذي في خلق السموات والارض والاختلاف المذكور دال على توحد الذات المقدسة
واتصاله بالعلم والقدرة والارادة الكاملة الى غيرها من الصفات وهذا القدر وان اعتبر
فيه بعض المقدمات الحدسية التي يمنعها المجادل المعاند كاف لاولي الابصار ولذا قيل
لايات لاولي الالباب كتغير العناصر هذا انما هو دين كلام الفلاسفة فانهم اثبتوا
للعناصر صورا جسمية ونوعية وكذا اثبتوا للافلاك حركات وضعية يتبدل بها اوضاعها
التي هي نسب اجزايها بعضها الى بعض والى الخارج عنها واما اهل الشرع فلم يثبتوا للعناصر
الصور بل قالوا ان كل جسم مركب من اجزا لا تتجزى وكذا لم يثبتوا للافلاك حركات في صفحة

وصفحه بل قالوا ان الكواكب يسبحون في الافلاك كما نص عليه في القران الكريم مثل قوله تعالى
كل في فلك يسبحون فالاولى ان يكتفي بمطلق التغير فان كلا مما ذكر من تغير الاحوال
هذا التفسير لقوله تعالى وعلى جنوبهم ولكن نقول لم لم يقل ومضطجعين وما فايدة العدول منه
مع انه اخصر واولى والله اعلم لعل من فوايد تنويع العبارات بازاء الحالات في الاعتبارات
فعبر اولا عن حالة من الاحوال بالمفرد الذي هو القيام وعن حالة بصيغة قعودا الذي هو جمع قاعد
الذي هو المشتق وعن حالة ثالثة بالجار والذي هو الظرف المجرور للوجه للشافعي رحمه الله
يعني يحصل اقتران الاضطجاع بالذكر بدلالة نصية بعد العجز عن القعود وانه لا يكون الا استلقاء
كما هو راي الحنفية فان قيل الظاهر ان المراد من ذكرهم غير الصلوة ولا دليل ونقل معناه
يصلون فلا يكون حجة لان حمل الذكر على الصلوة خلاف الظاهر قلنا الذكر محمول على الاطلاق
فهو شامل للصلوة فيكون فيه حجة قاطعة والاولى ان يقال مراده ان الاية على التفسير الماضي حجة للشافعي
وفائدة الفاء توضيح ما ذكرنا انه لما كان من فوايد خلق السموات والارض ما ذكر من كونهما مبدا
لخلق الانسان الى اخره قاله كان للخالق العناية بخلق الانسان والرحمة عليه فكان هذا باعثا
على طلب الوقاية عن عذاب النار يعني لما كانت ربنا رحمته وتفضل علينا في الدنيا بالنعم المذكورة
فانعم علينا في الاخرة بالحفظ من عذاب النار من ادرك مرعى الضمان فقد ادرك الضمان
متحد فلا بد من تاويل الجزاء بان يراد فقد ادرك غاية المرعى او المرعى الكامل واما على قوله تعالى من يدخل
النار فقد اخزيته ليس كذلك لان ادخال النار عذاب جسماني والاخزاء عذاب روحاني كما يشعر كلامه
والجواب ان المراد ان الجزاء مفهوم من الشرط في كل المثالين فان الجزاء مفهوم من ادخال النار فلو ابقي
الجزاء على حاله لكان كلاما خاليا عن الفائدة فيجب ان يحمل الاخزاء على كماله ولكن ان يقول كل
الاخزاء ايضا مفهوم من ادخال النار شامل وفيه اشعار بان العذاب الروحاني افظع فانه
رتب في هذا الكلام العذاب الروحاني وهو الاخزاء على الجسماني الذي هو ادخال النار
وجعل الثاني شرطا والاول جزاء ولا يخفى ان المراد من الجملة الشرطية جزاء فيشعر بان الروحاني

Copyright © King Saud University